جـامعة احمد دراية – ادرار–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر L.M.D

فرع: العلـوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

دور الإنفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي

دراسة تحليلية قياسية –حالة الجزائر للفترة2000–2019

بعنوان:

إعداد الطالبة

كشيدة هدى

تحت إشراف:

د. الحاج قويدر عبد الهادي

الموسم الجامعي 2020/2019

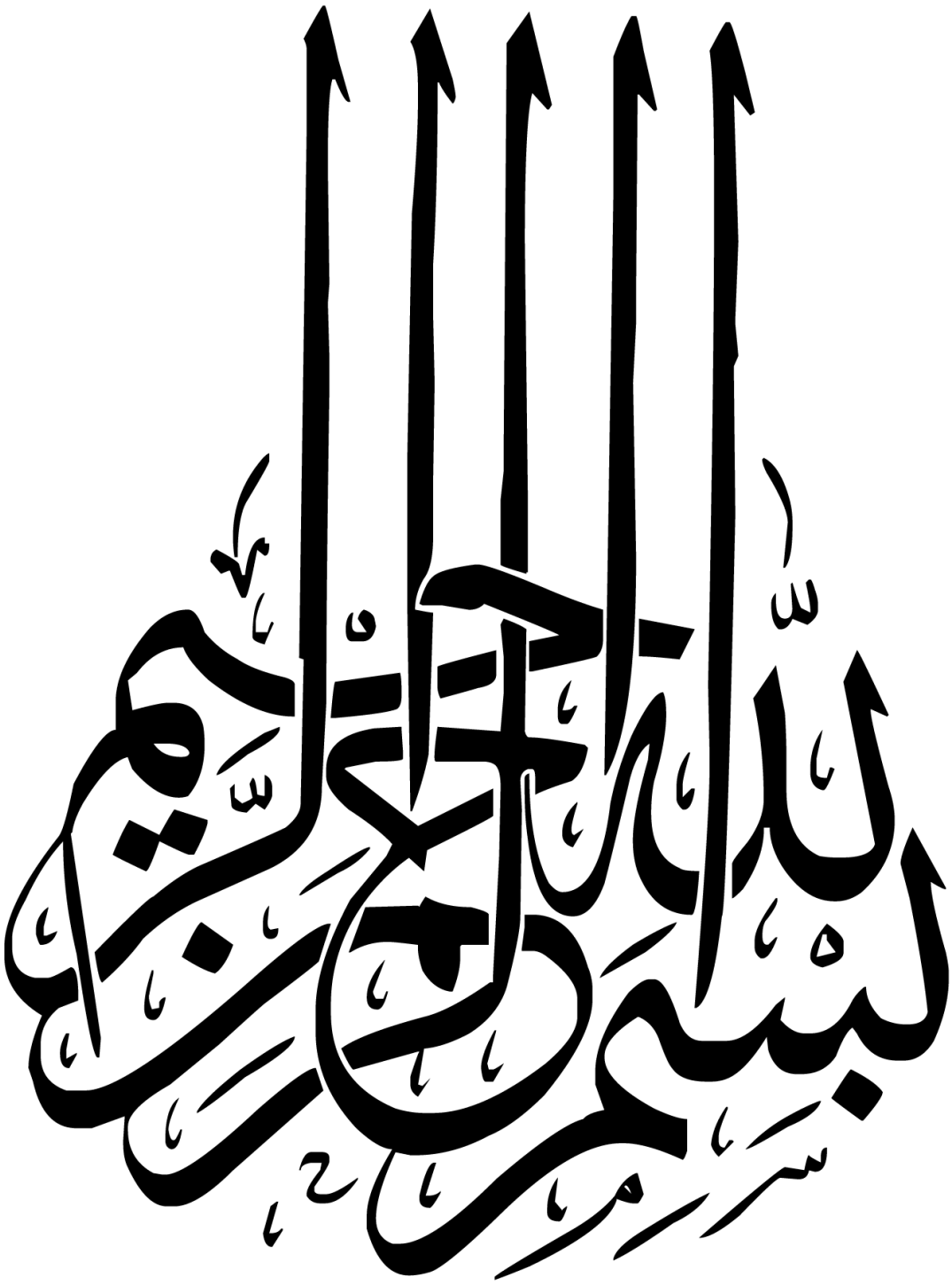
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح صدري، ويسر أمري، ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع، به استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين.

وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى كل من:

- الأستاذ د. حاج قويدر عبد الهادي الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وملاحظاته القيمة وإرشاداته السديدة، والذي كانت أبواب صروح علمه مشروعة أمامي في كل الأوقات، على الرغم من أعبائه الأكاديمية والإدارية.
- كل العاملين في المكتبة المركزية للجامعة والمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية، على تسهيلاتهم ومساهماتهم.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	I -II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة	أ - ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق الحكومي و التنويع الاقتصادي	
المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي أسس ومفاهيم	03
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي محدداته وتقسيماته	03
الفرع الأول :تعريف النفقة العامة	03
الفرع الثاني: محددات الإنفاق الحكومي	03
الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة	04
المطلب الثاني :ماهية التنويع الاقتصادي	07
الفرع الأول : تعريف التنويع الاقتصادي	07
الفرع الثاني : محددات التنويع الاقتصادي	08
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي	08
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	11
المطلب الأول:الدراسات العربية	11
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	14
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	15
خلاصة الفصل	16
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
المبحث الأول : دراسة واقع الإنفاق الحكومي وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.	19
المطلب الأول: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر.	19
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	25
المبحث الثاني دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنويع الاقتصادي	29
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة	29
الفرع الأول: توصيف البيانات	29
الفرع الثاني: منهجية الدراسة	30
المطلب الثاني: النتائج التطبيقية ومناقشتها	31
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	31
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار	32

الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	
الفرع الثالث: نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل للنموذج الأول	36
خلاصة الفصل	38
خاتمة	39
قائمة المراجع	40
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	19
(02-02)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	21
(03-02)	توصيف بيانات الدراسة	29
(04-02)	نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (ADF)	31
(05-02)	نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الأول	34
(06-02)	نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الثاني	35
(07-02)	نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الثالث	35
(08-02)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل النموذج الأول	36

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية	5
(02-01)	تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية	6
(01-02)	تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)	25
(02-02)	تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	26
(03-02)	تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2015	27
(04-02)	تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة 2004-2016	28
(05-02)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للفترة 2000-2019	30
(06-02)	نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الأول	32
(07-02)	نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الثاني	32
(08-02)	نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الثالث	33
(09-02)	رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)	37

مقدمة

يعتبر تطوير الأداء الاقتصادي غاية أي سياسة اقتصادية كانت، حيث تشهد الدول تطورات اقتصادية تحتم عليها مواكبة التغيرات، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال إنعاش اقتصادها وتطوير برامجها ومخططاتها .

ويعتبر الإنفاق الحكومي احد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي ، فالإنفاق الحكومي هو الأداة الرئيسية للدولة ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية وغيرها ومن الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي من أبرزها توسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء المتقدمة منها أو النامية ، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية السائدة وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط، انتهجت الجزائر سياسات مالية بغية الوصول وإنجاح هذا الهدف .

حيث اعتمدت الجزائر على سياسة مالية توسعية من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي ثم نمو الاقتصادي وصولا إلى الاستقرار الاقتصاد الكلي ؛

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة (2000-2019) سياسة توسع في الإنفاق الحكومي المتمثلة في برامج ضخمة من أهمها : برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرامج تكميلية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والهدف الرئيسي من ذلك تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة، أما في بداية سنة (2020) تبنت سياسة مالية انكماشية اضطرارية، مما جعلها تخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 30% وتسريع في التحصيل الإيرادات لتوجيهها إلى قطاع الصحي وقطاع الزراعي من اجل توفير الأمن الصحي والغذائي للبلاد مع تأجيل المشاريع والاستثمارات التنموية إلى آجال غير محدود.

الإشكالية:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة ، جعلت التنويع الاقتصادي حتمية لابد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الاقتصاد ، وفي هذا المجال تزايد وتطور الدولة في إرساء ركائزه معتمدة في ذلك على سياستها الاتفاقية بشقيها حيث تعد الخيار الاستراتيجي لما تساهم به من تكييف لنشاط الإنتاجي ليس الهدف منه تلبية الاحتياجات المحلية وحسب ،بل ولضمان زيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية من خلال ترقية وتنويع صادراتها ،معتمدة في سبيل ذلك ما تحويه من نفقات كانت استثمارية اجتماعية أو حتى عسكرية ، وما تقدمه من امتيازات ضريبية وإعانات تستهدف المستثمرين المحلين والأجانب على حد سواء، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

-ما واقع الإنفاق الحكومي و التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

-كيف تساهم سياسة الإنفاق الحكومي في تفعيل التنويع الاقتصادي ؟

1- الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية :

- توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي و التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- يساهم الإنفاق الحكومي في تنويع وتركيز الصادرات واللذا ن يعتبران المحوران الأساسيان للتنويع الاقتصادي .

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في هل هناك تنوع في الاقتصاد الجزائري أم ترتكز من خلال إبراز تأثير ومساهمة القطاعات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل بفعل تنويع القاعدة الإنتاجية المختلفة لكل القطاعات بما في ذلك الفلاحة والصناعة والخدمات وكذلك محاولة معرفة ما هو القطاع الذي عول عليه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- أهداف البحث:

- إعطاء مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي

-معرفة واقع كل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في الجزائر

-تسليط الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية وتحليل أنماطه واتجاهاته .

4- دوافع اختيار الموضوع :

- تطابق الموضوع مع التخصص المدروس .
- البحث على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في الجزائر .
- الطابع الاجتماعي للموضوع كون أن التنويع الاقتصادي يسعى لتحقيق الاكتفا ء الذاتي وتقليص معدلات البطالة .

5- حدود الدراسة :

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة من سنة 2000 إلى 2019
- **الحدود المكانية :** تمثلت في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري .
- **الحدود الموضوعية:** تمثلت في دراسة كل من التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي كظاهرة اقتصادية ثم دراسة هذه المتغيرات دراسة تحليلية قياسية .

6- المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي بُغية استيعاب الإطار اللنظري للدراسة وفهم مكوناته وتحليل ابعاده، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس اثر الانفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي تطبيق دراسة حالة الجزائر ولتحقيق منهجية الدراسة تم الاستناد إلى الأساليب التالية:

- **المسح المكتبي:** الذي خص الدراسة النظرية والغرض منه الوقوف على ماتناولته المراجع العربية والأجنبية في خصوص هذا الموضوع والمقالات والدراسات السابقة بالإضافة إلى مواقع الأنترنت.
- **أسلوب دراسة الحالة:** الذي تم اعتماده في الفصل الثاني من هذا البحث من أجل اسقاط الجانب النظري على الواقع بحيث شملت الدراسة التطبيقية حالة الجزائر.

7- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة .

8- مرجعية الدراسة: للإشارة إلى الأدوات المستخدمة في دراستنا تمثلت فيما يلي:

- اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع والمتمثلة في الدراسات المختلفة السابقة التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى استخدام بعض المجلات والمقالات المنشورة وكذا المداخلات في الملتقيات والندوات والتقارير الدورية.
- اعتماد المعطيات والمعلومات الإحصائية والبيانية.

- استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الجداول والأشكال .
- الاستعانة ببرامج التحليل الاحصائي والمتمثلة في برنامج التحليل الإحصائي Eveiws.9.

9- هيكل الدراسة : من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية البحث ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين .

حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول جاء بعنوان الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي أسس ومفاهيم عامالدراسة.لمبحث الثاني فتناول الدراسات والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة .

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي للدراسة ، وتم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول وفيه تم التطرق إلى تبيان واقع الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في الجزائر وكذلك تحليل معطيات الدراسة وعرض وتحليل للنتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق الحكومي و التنويع الإقتصادي

تمهيد:

تعرف السياسة المالية " بأنها مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونمط استخدام مختلف العناصر المالية وتوجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية ،وهناك من يعرفها باختصار على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة " أو هي "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق التأثيرات المرغوبة ،واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج .مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في العناصر العامة الآتية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،تحقيق التنمية الاقتصادية ،تحقيق التوظيف الكامل وتوزيع الدخول ، أو في الأهداف النهائية الأربعة ضمن ما يعرف بالمربع السحري لـ (كالدور) والتي تتمثل في :

- تحقيق النمو الاقتصادي ؛
- تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)؛
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)
- تحقيق التوازن الخارجي (توزان ميزان المدفوعات).

وعليه من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم العرض النظري لكل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي أسس ومفاهيم

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي محدداته وتقسيماته

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة

"هي مجموع مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية لدولة أو احد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة "

ويتضح من هدا التعريف أن أسس هذه النفقة هي:

- النفقة مبلغ نقدي يغلب عليه الطابع النقدي.
- تصدر من الدولة أو أحد ممثليها.
- قصد أداء خدمة ذات منفعة عامة، ونعني الغرض من النفقة تحقيق نفع عام (شهاب، "الإقتصاد المالي النظرية المالية الدولية للسياسات المالية للنظام الرأسمالي"، 1999).

بغض النظر عن الإختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العام فهو أحد أدوات السياسة المالية وأوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، فمن خلال الإنفاق الحكومي يمكن قياس حجم دور الحكومة فالنشاط الإقتصادي باعتباره أحد المعايير المستخدمة في ذلك، فجميع المدفوعات الحكومية الغير واجبة التسديد التي تعمل بها سواء كان لها مقابل أو لا أو كانت لأغراض جارية أو رأس مالية تندرج تحت ما يسمى بالنفقات العمومية.

التنويع الأفقي : ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة ،أي على سبيل المثال قطاع البترول ؛

التنويع الراسي (العمودي): ويطلق على التوزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات ،أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات .

الفرع الثاني: محددات الإنفاق الحكومي

محددات الإنفاق الحكومي العام تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام

1. **دور الدولة:** دور الدولة يمكن من تحديد حجم النفقات العامة فحجم الإنفاق يختلف حسب طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض، فوظائف الدولة تعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق الحكومي ومنه يمكن تحديد الأعباء، بمعنى كلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك.

2 **إمكانية الدولة في تحقيق الإيرادات العامة:** قدرة الدولة في تحقيق الإيرادات العامة يتم بقدر كبير من المرونة، فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون النقدية بحدود الإيرادات العامة، إلا أن قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع بمعنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحدها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض.

3 **مستوى النشاط الإقتصادي:** يتأثر الإنفاق العام بمستوى النشاط الإقتصادي فنجد أن في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الإنفاق العام ليزداد الكل ويزداد الإنتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد. والعكس في حالة التضخم يجب أن ينخفض الإنفاق العام للحد من زياد الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار و تزول حالة التضخم.

الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة

لقد تزايدت النفقات العامة بتزايد نشاط الدولة، فتعددت بذلك تقسيماتها إلا أنها إتفقت جميعها في تبويبين أساسيين أحدهما إقتصادي والأخر وضعي.

أولا/ التقسيم الإقتصادي: تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الإتجاه لعدة أفاق تبعا للمعايير المأخوذ بها

1 **حسب الآثار التي تخلفها:** وتنقسم النفقات وفقه لنفقات حقيقة ونفقات تحويلية –والمعيار الأساسي للتفرقة بينها و وجود أو عدم وجود مقابل للنفقة– أو وجود أثر على الدخل القومي من عدمه فالطريقة المثلى لتقسيم النفقات هي التي تنطلق من الآثار التي تخلفها (shah, 2005)، ففي حالة وجود مقابل تعتبر النفقة حقيقة وفي خلاف ذلك تعد تحويلية. فالنفقات الحقيقة تصرف بهدف الحصول على سلع وخدمات منتجة (الله، 1998) .أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي يتم من خلالها نقل جزء من الدخل القومي من قطاع لأخر و من فئة لأخرى. وتنقسم النفقات التحويلية بدورها لثلاث أصناف: تحويلية إقتصادية، تحويلية إجتماعية ونفقات مالية.

2 **حسب دورية النفقة:** ونميز وفقا لهذا المعيار بين النفقات العادية(الدورية) وهي التي تتكرر بصفة منتظمة في الميزانية السنوية. وأخرى غير عادية وهي التي لا تظهر إلا في فترات متباعدة وغير منتظمة.

3 **حسب طبيعة النفقة:** وتنقسم وفق ذلك النفقات الرأسمالية وجارية

4 **حسب أغراضها:** تسعى الدولة من وراء العملية الإنفاقية لتحقيق جملة من الأهداف كانت إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية أم عسكرية. وتبعا لذلك نجد الأصناف التالية للنفقات والموجهة لتغطية كل هدف (طاقة، 2007) النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية ، والنفقات الاقتصادية وأخيرا النفقات العسكرية.

الشكل (01-01):تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية

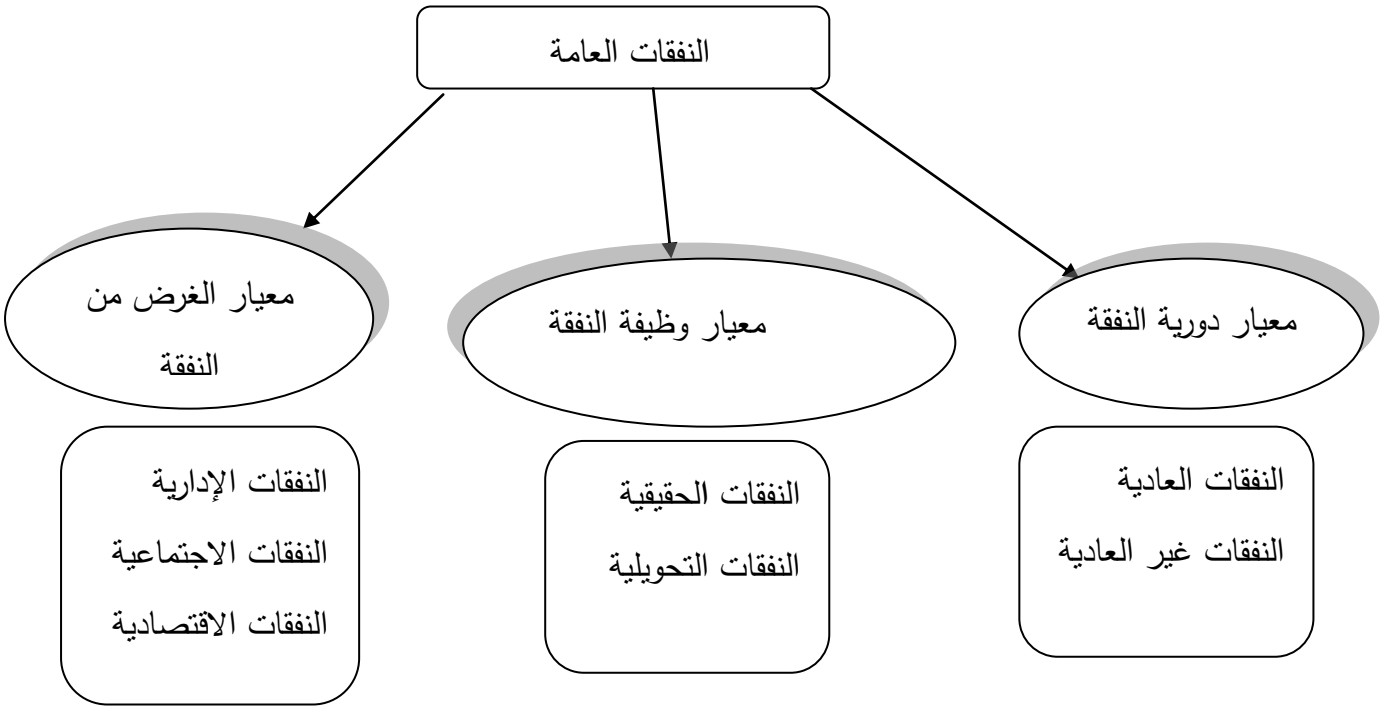

المصدر :من إعداد الطالبة

ثانيا/ التقسيم الوضعي: ويضم ثلاث تقسيمات أساسية هي:

1) **التقسيم الإداري:** يعد من أقدم التقسيمات إذ انتهجت المدرسة الكلاسيكية.وتسند فيه النفقة للجهة التي تولت عملية الإنفاق. وبتعبير أدق تتقسم النفقات حسب الوحدات الإدارية و الوزارات المكونة لها.
2) **التقسيم الوظيفي:** يتماشى هذا التقسيم و الفكر المالي المعاصر.ويستند في تقسيم النفقات وفق هذا الدخل لنوع الوظائف أو الخدمة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة التي تتولاها.
3) **التقسيم الاقتصادي:** يعمد من خلال هذا التقسيم للدمج بين التقسيمين الإداري والوظيفي، حيث تقسم النفقات حسب الوظائف المغطاة لتنسب بعدها للوزارة التابعة لها.

الشكل (01-02) :تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية

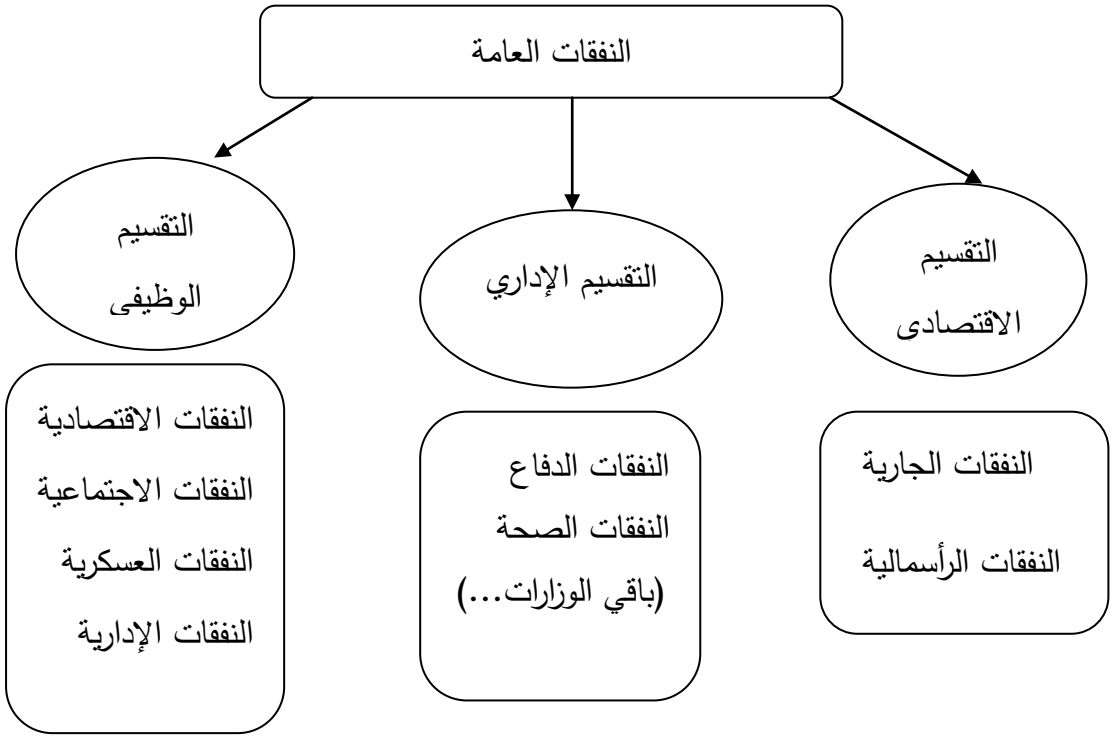

المصدر :من إعداد الطالبة

المطلب الثاني : ماهية التنويع الاقتصادي

الفرع الأول : تعريف التنويع الاقتصادي

تعريف: التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد تذبذب دخل وإنفاق الدول النفطية منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج وعلى المصدر الواحد الغير مستقر لا من ناحية الأسعار ومن ناحية الطبيعية (ستبانوف، 1978).

وعليه نستطيع القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية ومحاولة تقليل الاعتماد الشبه الكلي على القطاع الواحد وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي وهذا ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وإيجاد مصادر مختلفة الإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على الإيرادات دائمة ومستقرة وتحقيق النمو الاقتصادي .

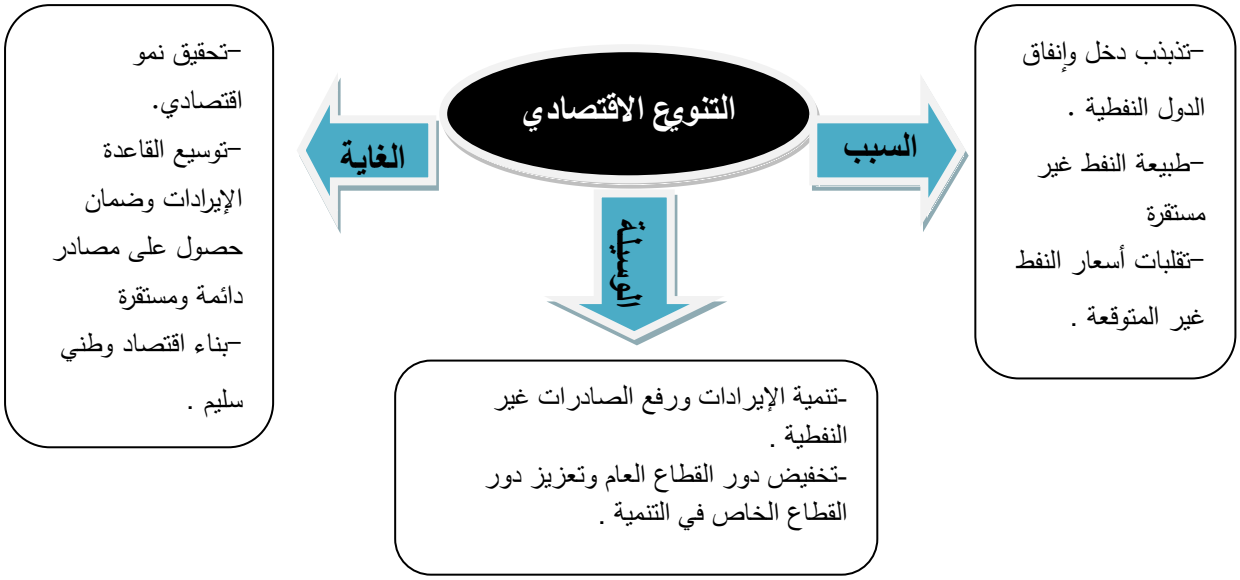

المصدر:إعداد الطالبة بناءاً على التعاريف السابقة

الفرع الثاني : محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا مهما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ومرهون بمجموعة من المتغيرات، والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله والمتمثلة في:

1. **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري؛
2. **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
3. **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
4. **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
5. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل؛

كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية، مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات وغيرها (المعهد العربي لتخطيط، 2014).

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كم ا تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هده القطاعات مع الزمن.ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية لناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثم ا توفرت لنا البيانات الخاصة بدلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي،وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط .ومن المفهوم التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة ،لأن احد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى ،وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن ،إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ،والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد لصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي .على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ،إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ،ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة أسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.
- قياس درجة التنويع الاقتصادي :

أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة ،إلا إنها لاتعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة،وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع .ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة ،يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي .هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي .المقياس الأول هو مقياس هرفندل–هيرشمان (Herfindal–Hirshman)، والثاني هو مقياس فلاديمر كوسوف (Fladimur–Cossouv)

أ–مقياس هرفندل –هيرشمان (Herfindal–Hirshman):هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية :

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left({}^{X_i}/_{X}\right)^2 - \sqrt{{}^{1}/_{N}}}}{1-\sqrt{{}^{1}/_{N}}}$$

حيث: Xi الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X الناتج المحلي الإجمالي PIB

N عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

علما أن (H.H) مؤشر هيرفندل –هيرشمان يعتبر من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي إقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) و الواحد (1)، حيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر(0) دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد(1) دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة ,حيث قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب ,فخصصنا المطلب الأول لدراسات العربية ,والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية مرتبة حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم ، أما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

المطلب الأول: الدراسات العربية.

1) **دراسة بن وليد فاطمة الشريف شريفة(2019), بعنوان:** دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2) هدفت هده الدراسة إلى قياس اثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل خلال فترة (1976-2016) وهدا من من خلال الناتج المحلي الإجمالي ,كذلك تسليط الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي لدولة الجزائرية وتحليل أنماطه واتجاهاته وبيان مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو خلال فترة الدراسة واختبار اثر نفقات التجهيز والتسيير والوصول إلى نتائج وتوصيات للمساهمة في انتعاش اقتصاد جزائري وتحقيق نمو الاقتصادي .وقد توصلت هده الدراسة من خلال النتائج للتطبيقية إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من الإنفاق العام ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في بين لم يتم تسجيل أي تأثير النفقات التسيير على النمو الاقتصادي (بن وليد فاطمة/الشريف شريفة، 2019) .

3) **دراسة مكي عمارية (1986-2017):** أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال النموذج الاستقرائي بالاعتماد على السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج: نفقات التجهيز التي تحفز النمو الاقتصادي حيث كان لها أثر موجب على الناتج الإجمالي الحقيق على عكس نفقات التسيير التي كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي (مكي عمارية، 2018).

4) **دراسة شرقي مروة/ خديجي إيمان:** أثر هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة تحليلية لفترة (2001-2015).

تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء مفاهيم عامة حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومعرفة واقع كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير التوجيهات لاتخاذ القرار.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: تطور دور الدولة في نشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة .يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وبين مستوى التقدم .نفقات التسيي ر تستحوذ على اكبر نسبة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز (وخديجي، 2017).

5) **دراسة بللعما أسماء و بن عبد الفتاح دحمان:** إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات التنويع الاقتصادي الجزائري وصولا إلى محاولة صياغة إستراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني توصلت هذه الدراسة أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر وفي غيرها من الدول تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد وتضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية (دحمان، 2018).

6) **دراسة ثابت حسان ثابت وياسر عبد العالي جاسم:** دور التنويع الاقتصادي في الحد من أثر الأزمة المالية العالمية

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التنويع الاقتصادي في التقليل من تداعيات الأزمة العالمية وخصوصا بعد انخفاض أسعار النفط عالميا، حيث أن هذه التحديات الاقتصادية من شأنها أن تهدم من الاستقرار في الاقتصاد المحلي بسبب الاعتماد بشكل كبير على الصادرات النفطية، حيث يفترض البحث أن تطبيق محددات التنويع الاقتصادي بشكل فعال وكفؤ من شأنه أن يساعد في تقليل أثار انخفاض النفط والأزمة المالية العالمية وبالتالي القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية لبيئة اقتصادية مستقرة نسبيا حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج

المهمة والتي من شأنها أن تساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي للصادرات وإضافة قيمة للمنتجات والخدمات التي تقدمها القطاعات الأخرى غير نفطية وتحويل التوجه الوظيفي إلى القطاع الخاص بدلا من القطاع العام (جاسم، دور التنوع الاقتصادي في الحد من الاثار الازمة المالية العالمية، 2019).

7) **دراسة ممدوح خطيب 2015 مقال بعنوان** : أثر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية هدفت هده الدراسة إلى تحليل اثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2013،تم تقدير مؤشرات التنويع اعتمادا على مكمل معامل هرفندال-هرشمان، قدر المعامل انطلاقا من خمسة متغيرات وهي:الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،الصادرات ،الواردات ،الإيرادات الحكومية ،وإجمالي تكوين رأس مال الثابت ،ثم قدر معامل مركب للتنويع اعتمادا على الوسط الحسابي للمرجح لمعاملات التنويع البسيطة للمتغيرات الخمس، درس الباحث أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بتفسير معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي ومعامل التنويع الاقتصادي المركب والمتغير الصوري، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، وبينت النتائج القياسية أثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة وهو ما يعني أن النمو متحقق في الاقتصاد السعودي لم يتوافق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية (خطيب، 2015).

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1) **دراسة Al Gifarihasnul (2015)**، بعنوان " The effects of government expéditeur on économico growth : the case of malaysia".

تقوم هذه الورقة بإبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة ماليزيا في هذه الورقة تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى النفقات التشغيل ونفقات التطوير الحكومية ،كما تم تصنيف الإنفاق الحكومي بناءا على القطاع الذي دفعته حيث تم استعمال تقنية OLS للعثور على الآثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال فترة (1970-2014) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار 45 عام علاوة على ذلك يشير تصنيف الإنفاق الحكومي إلى أن نفقات قطاع السكن ونفقات التنمية هي فقط التي تساهم بشكل كبير في انخفاض النمو الاقتصادي ولا يظهر التعليم والرعاية الصحية والدفاع والنفقات التشغيلية أي دليل ملموس على تأثيرها على الاقتصاد (hasnul, 2015) .

2) **دراسة Bernardin Senadza , Abena D. Oduro and louis S. Hodey(2015), مقال بعنوان:**" Export Diversification And Economic Growth In Sub-Saharan Africa"،

ركزت هذهالدراسة حول العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في عينة من 42 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع الصادرات له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي (Louis S .hodey, 2015).

3) **Gabriel Chipaumire** (2014: " The Impact of Government Spending on economic Growth: Case South Africa".

تبحث هذه الورقة في صحة إطار الاقتصاد الكلي الكنزي والمنظور الكلاسيكي لعلاقة طويلة المدى والسببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا وذلك باستخدام البيانات الفصلية من (1990-2016) لمجموعة من الدول حيث حدد التكامل المشترك لوجود علاقة بين المتغيرات توصلت الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا لم تؤدي إلى تطور ذو معنى لاقتصاد البلد وهو ما يتعارض مع الموقف الكنيزي (Chipaumire, 2014).

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن هناك تشابه و تقاطع مع دراستنا وبالأخص دراسة مريم زغاشو ومحمد دهان مع اختلاف الإطار الزمني في كل الدراسات السابقة كانت تهدف بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي أو العلاقة بين النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات إلا أنها اختلفت في بعض النقاط منها الإطار الزمني والمكاني، حيث تم عرض دراسات عربية وأخرى أجنبية أما بالنسبة لمناهج الدراسة فمنها من اعتمد على النموذج الاستقرائي بالاعتماد على السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ و تقنية OLS، أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها فقد كان هناك اختلاف، حيث لخصت دراسة (**Al Gifarihasnul**) وجود علاقة سلبية بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،في حين توصلت دراسة (**Bernardin Senadza , Abena D. Oduro and louis S. Hodey**) إلى أن التنويع الصادرات له أثار ايجابية ومهمة على النمو الاقتصادي وهذا بنسبة لدولة إفريقيا ،ودراسة (**Gabriel Chipaumire**) استخلصت أن زيادة الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا لم تؤدي إلى تطور ذو معنى لاقتصاد البلد.

تتميز هاته الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها لم يتم التطرق لها سابقاً بالإضافة إلى أنها تستخدم مجموعة من الأساليب والاختبارات المتعددة لقياس أثر الانفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي، ومع أن هذا البحث يتواصل مع الدراسات السابقة مستفيداً منها ومستوعباً جوانب الضعف فيها لتعزيزها وتقويتها، بالإضافة لذلك أجريت الدراسة التطبيقة على الجزائر باعتبار أن الحكومة الجزائرية تسعى للتنويع الاقتصادي وهذا من خلال برامجها التنموية، كما أن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية كافية وحديثة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية كل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي وهذا من الجانب النظري فنرى أن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم النفقات وهذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي ولتوسيع القاعدة الإنتاجية و تحسين معدلات النمو والذي يعتبر بدوره الهدف الرئيسي والأساسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل. وقد دفعت أهمية التنويع الاقتصادي الباحثون الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم و أيديولوجياته م منذ القدم إلى دراسة هذه الأداة الاقتصادية، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، ليتسنى لنا بعد الدراسة النظرية التطرق إلى الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي .بالإضافة إلى دراسة اثر الإنفاق الحكومي على كل من مؤشرات التنويع الاقتصادي المتمثلة في مؤشر التنويع ومؤشر التركيز ونسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة ، ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة ، وذلك لمعرفة أثر الأنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي بأشكاله قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين حيث المبحث الأول يدرس تحليل واقع كل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في الجزائر والمبحث الثاني دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول : دراسة واقع الإنفاق الحكومي وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر.

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 بنمو الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز ، ويرتبط نمو الإنفاق الحكومي وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية التي شاهدته ا الجزائر خلال هذه الفترة والتي تم تقسيمها إلى أربع مراحل:

1 **المرحلة الأولى (2000-2005):** تميزت بإطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو برنامج استثمارات عمومية طرحته السلطات العمومية للفترة 2000-2005 حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج ،ما يقارب 7مليار دولار ،قبل إن يصبح غلافه المالي النهائي يقدر ب 1216مليار دج ما يعادل 16مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

من بين أهداف هذا البرنامج ما يلي:

-دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية ودعم الفلاحة والتنمية الريفية.

-تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل الري ،النقل،الهياكل القاعدية.

-تطوير وإصلاح القطاع الإداري الحكومي.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع المبالغ على مختلف القطاعات

الجدول رقم (02-01):التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة:مليار دج

القطـاعـات	المبـالغ	النسـب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية	114	21.7
موارد بشرية	90.2	17.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاح	45	8.6
المجموع	**525**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني من سنة 2001، ص87

نلاحظ من الجدول السابق إن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قد حظي بالنصيب الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج بقيمة 210.5مليار دج وهدا من اجل تدارك العجز المسجل في المجال البنى التحتية ،كما وجهت حوالي 114مليار دج للتنمية المحلية لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن.كما خصص 90.2مليار دج لتنمية قطاع الموارد البشرية ودلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي بينما قدر الدعم المقدم لقطاع الفلاحة و الصيد البحري ب 65.4 مليار دج على اعتبار انه استفاد من برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش تحت مسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من اجل زيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري لتوفير الطلب المحلي وزيادة الصادرات من المنتجات .في حين نال مجال الإصلاحات مبلغ 45مليار دج موجهة أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهدا البرنامج والهادفة إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية.

إن تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ادى إلى ارتفاع النفقات العامة من 1178.1مليار دج سنة 2000 إلى1891.8 مليار دج سنة2004 (وهيبة، 2018؛ حميد، 2017).

2 **المرحلة الثانية: (2005-2009)**: و هي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي استفاد هو الأخر من تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية الأمر الذي ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 4246.3 مليار دج تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.

وأعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت في شكلها الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وكان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه على خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-02): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معية السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أبريل 2005، ص6-7.

ما يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق حيث تسعى الحكومة من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير السكن تدعيم قطاع التربية التعليم العالي، تأهيل المرافق الصحية. حيث خصص له غلافا ماليا قدره 1908.5 مليار دج يليه قطاع المنشآت الأساسية الذي خصص له غلاف مالي قدره 1703.1 مليار دج. أما محور التنمية الاقتصادية فخصص له غلاف مالي قدر ب 337.2 مليار دج وخصص أغلبها لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة. فيما خصص لقطاع الخدمات العمومية غلاف مالي قدره 203.9 مليار دج وترمي الدولة من خلاله إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في جميع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة...) بينما محور التكنولوجيات الجديدة للاتصال رصد له مبلغ قدره 50 مليار دج (وهيبة، 2018).

3 -المرحلة الثالثة (2010-2014): شهدت هذه المرحلة إطلاق برنامج توطيد النمو هو برنامج استثمارات عمومية تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء. خصص له غلاف مالي إجمالي يقدر ب: 21214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار. وشمل هذا البرنامج شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه فقد خصص لها 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة خصص لها مبلغ 11514 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

و من بين أهداف هذا البرنامج نذكر:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

نتيجة لذلك شهدت هذه المرحلة تزايد كبير في حجم النفقات إذ انتقلت من 4466.9 مليار دج سنة 2010 إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014.

يشمل هذا البرنامج على ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.2
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010.

- المحور المتعلق بالتنمية البشرية وخصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر ب 10122 مليار دج وهو ما يعادل 49.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج ومتعلقة أساسا بالتربية و التعليم العالي، السكن والصحة.

- المحور المتعلق بالمنشآت القاعدية رصد له مبلغ 6448 مليار دج، وجه خصيصا للأشغال العمومية من أجل تحديث وتوسيع شبكة الطرقات ودعم قطاع النقل من أجل تحديث شبكة السكك الحديدية وغيرها.
- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار، العدالة، المالية، تصل قيمته 1666 مليار دج.
- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية استفاد من 1566 مليار دج وجهت للقطاع الفلاحي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الصناعي العمومي.
- محور مكافحة البطالة رصدت له الدولة 360 مليار دج لتشجيع خلق مناصب الشغل بمرافقة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.
- تم تخصيص 250 مليار دج للنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال لتطوير اقتصاد المعرفة بتعميم استعمال الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم والتكوين (وهيبة، 2018).

4 **المرحلة الرابعة (2015-2019)**: و هي مرحلة تتوافق مع المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وهو مخطط رصدت له الدولة 21000 مليار دج أي ما يعادل نحو 262 مليار دولار، تشمل كذلك 40% من المخطط السابق غير منجزة التي ارتفعت تكلفتها من 25 إلى 30% من قيمتها الأصلية. وهو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز،... ويهدف إلى:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثورة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

مع بداية المخطط الخماسي 2015-2019 زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج سنة 2015، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى، حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل) والمقدر حجمها ب 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع غير ذات الأولوية والتي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دولار، فقد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53% من المشاريع المخصصة.

أما في سنة 2016، ومن أجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير باتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي وعليه فقد انخفضت النفقات الإجمالية إلى 7383.6 مليار دج.

إن قانون المالية لسنة 2017 سعى إلى تأسيس لسياسة مالية و اقتصادية جديدة تقوم على تقليص حجم النفقات العمومية دون أن تمس قطاعات حيوية مثل دعم أسعار المواد الأساسية وخدمات العلاج والتعليم....

حيث تقرر تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من 2017 ب 4500 مليار دج (حميد، 2017).

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

نركز هنا على بعض المؤشرات، وهي: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر تركز وتنوع الصادرات، مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الجزائرية

1. **الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:** لمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج الإجمالي للجزائر، ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الشكل رقم (02-01): تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

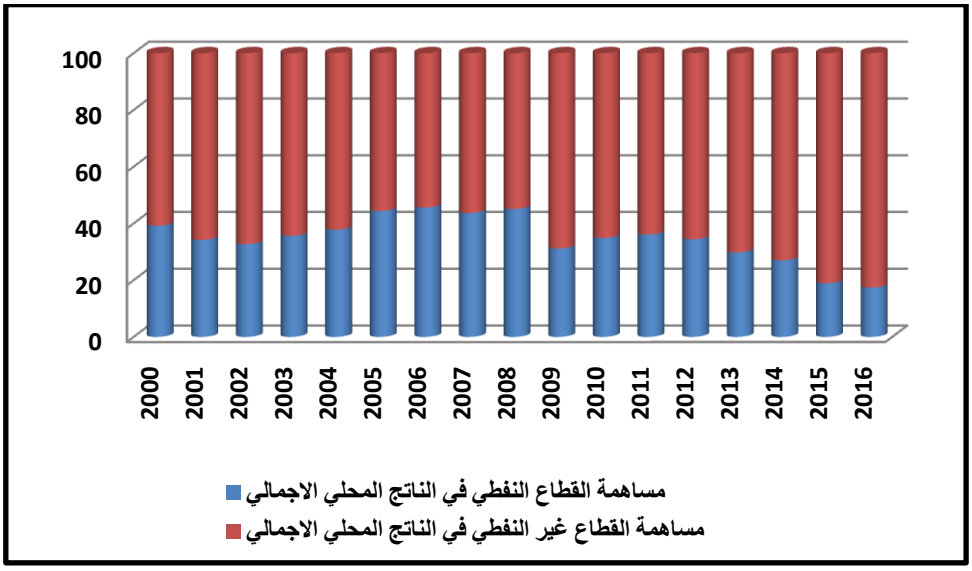

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر أعداد مختلفة.

يتبين من الشكل أعلاه أن هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 54%،وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (2000-2016)،لتصبح هاته النسبة في حدود 17%سنة2016، ويدل هدا التراجع على توجه الاقتصاد الجزائر إلى التنويع ، إلا انه لا يمكن إغفال انهيار أسعار النفط كسبب رئيسي لتراجع إسهام لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (السلام، 2018).

2. **تركز وتنوع الصادرات في الجزائر:** لتتبع واقع مؤشر التنوع والتركز[1] في الجزائر ندرج الشكل الموالي.

الشكل رقم (02-02): تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

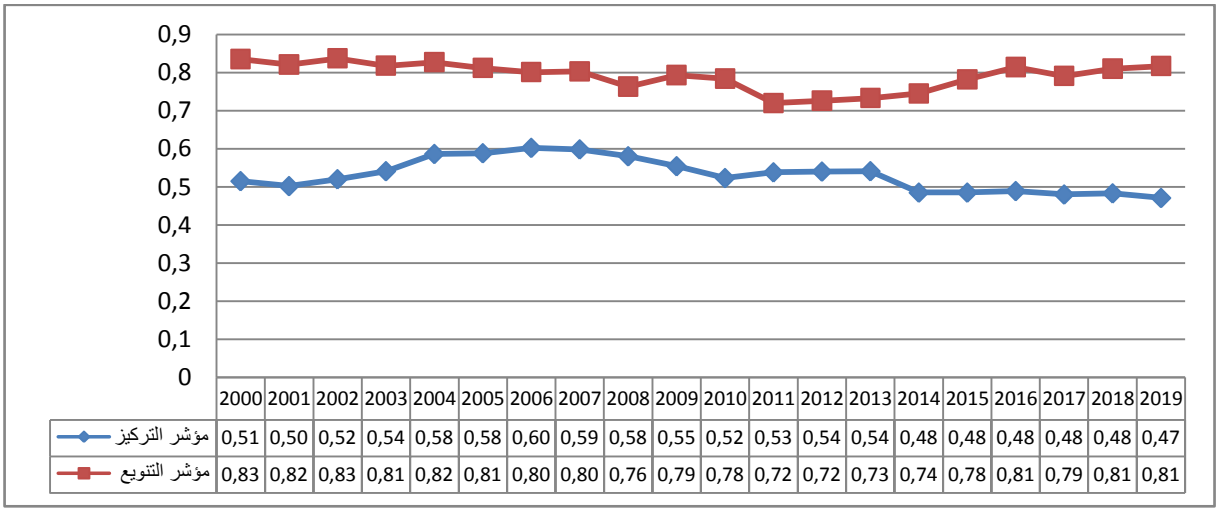

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر التركيز	0,51	0,50	0,52	0,54	0,58	0,58	0,60	0,59	0,58	0,55	0,52	0,53	0,54	0,54	0,48	0,48	0,48	0,48	0,48	0,47
مؤشر التنويع	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,80	0,80	0,76	0,79	0,78	0,72	0,72	0,73	0,74	0,78	0,81	0,79	0,81	0,81

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الأونكتاد

http://unctadstat.unctad.org/FR/

يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000-2019) في الشكل رقم أعلاه إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7و0.8؛ أما فيما يخص مؤشر التركز ، في الجزائر قيمته خلال هاته الفترة بين 0.5 و0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، والدليل على ذلك تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات من (97.56%) بقيمة 43.937 مليار دولار سنة 2005 الى (95.54%) بقيمة

[1] **مؤشر التنوع (Diversification Index):** يقيس هدا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية ، ويتراوح هدا المؤشر بين 0و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى ،وعندما يصل المؤشر الى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ،ويحسب وفق الآتي:

$S_j = \frac{\sum_{i=1}|h_{ij} - h_i|}{2}$ بحيث : h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j؛

h_i تمثل حصة صادرات السلعة iمن إجمالي صادرات العالم .

مؤشر التركز (Concentration Index): يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسة في اجمالي الصادرات الوطنية ،وتتراوح قيمته بين 0و 1 ،حيث ترمز قيمته 1الى تركز تام لصادرات الوطنية ، ويحسب هدا المؤشر وفق الآتي :

$H_j = \frac{\sqrt{\sum(x_i - X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$ بحيث: x_i صادرات السلعة i ؛ X إجمالي صادرات السلع للدولة j

60.304 مليار دولار سنة 2014. وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

3. **مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس، وفي ما يلي عرض لتطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم (02-03) :تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2015

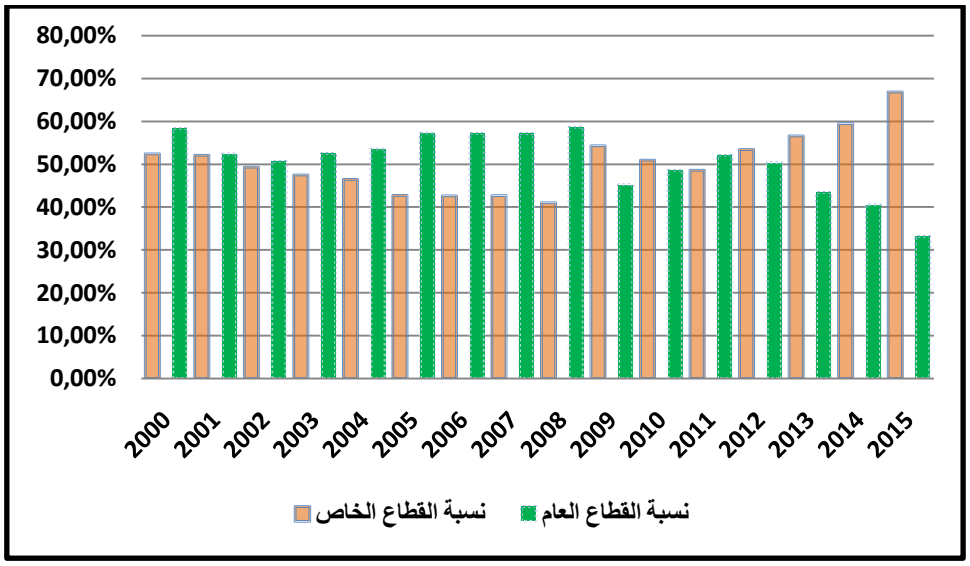

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الديوان الوطني للإحصائيات

http ://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

يبين الشكل اعلاه تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015) ،حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو انه بفارق طفيف ، فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال هده الفترة ،عدا السنوات 2009،2010،2012،2013،2014،2015 التي تفوق فيها القطاع الخاص عن القطاع العام ،إلا أن هدا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام ، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي ،أما الفترة (2012-2015) فتدل على التوجه نحو تنويع الاقتصاد.

4. **مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات:** يمكن إبراز مدى مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-04) :تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة 2004-2016

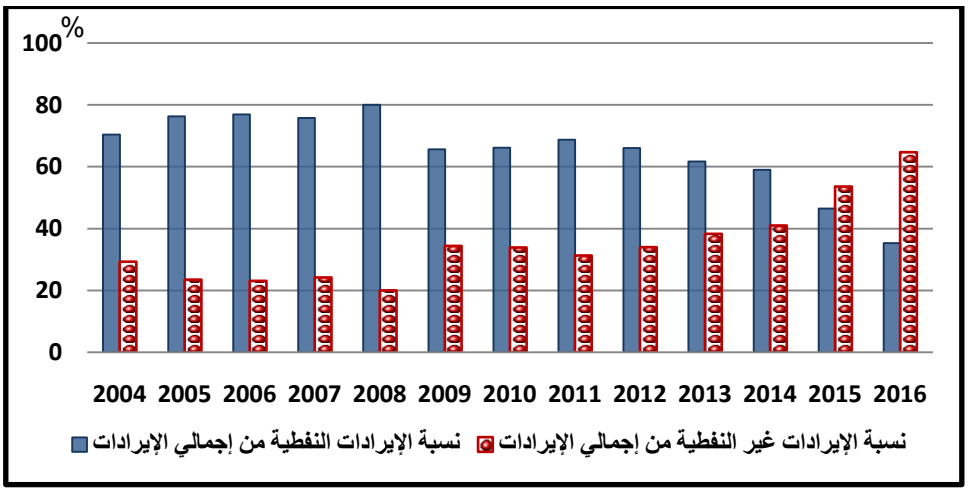

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008؛ 2013؛ 2016).

يتضح من الشكل أعلاه أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة ، حيث تراوحت من 20%إلى 40% خلال فترة 2004-2014، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة ،لتسطير على هيكل الإيرادات العامة ، إلا انه يلاحظ خلال الفترة 2015-2016 ،ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية ، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية .

مما سبق يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي واحد من أكبر المعضلات التي تواجهه الاقتصاديات عالميا، فسعت في سبيل تحقيقه وتجسيده واقعيا بتجنيد كل الإمكانات المتاحة لها، مرتكزة في ذالك على سياسة الإنفاق الحكومي مما تساهم به من تنويع إنتاجي من خلال الإنفاق الاستثماري و الاجتماعي من جهة، وترقية وتنويع الصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية وإعانات إنتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على مؤشرات التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

الفرع الأول: توصيف البيانات: لدراسة اثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنويع الاقتصادي في دراسة حالة الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000 إلى 2019، وتم استخدام متغير إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ورمز له بـ G، و مؤشر التنوع ورمز له بـ INDEX_D، وأيضا مؤشر التركيز ورمز له بـ INDEX_C، وأيضا مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات ورمز له بـ RN ، تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من إحصائيات البنك الدولي وإحصائيات الانكتاد و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2008؛ 2013؛ 2019)، والجدول التالي يوضح توصيف بيانات الدراسة.

الجدول رقم (02-03): توصيف بيانات الدراسة

	G	INDX_C	INDX_D	RN
Mean	8.69E+15	0.531050	0.791600	78.77330
Median	6.21E+15	0.530500	0.802000	79.38091
Maximum	2.17E+16	0.602000	0.837000	89.95616
Minimum	4.31E+10	0.471000	0.720000	69.33325
Std. Dev.	8.69E+15	0.042826	0.036190	6.276841
Sum	1.74E+17	10.62100	15.83200	1575.466
Observations	20	20	20	20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

وفيما يلي التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الخاصة لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (02-05) : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للفترة 2000-2019

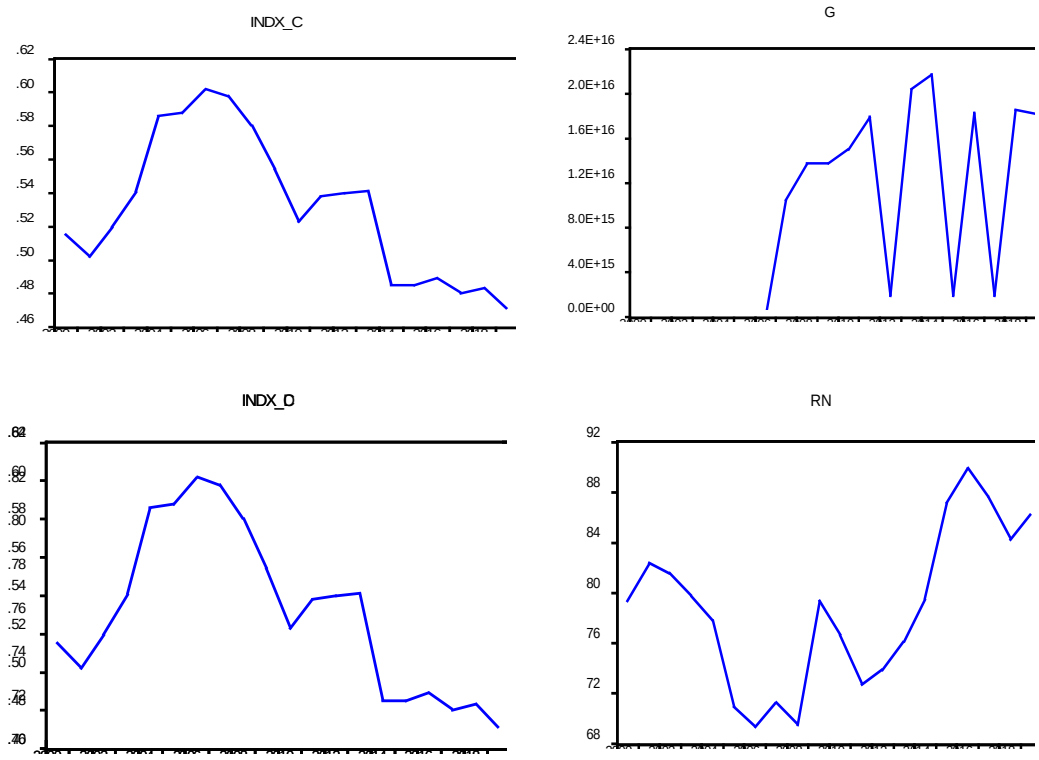

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

الفرع الثاني: منهجية الدراسة: تفترض الدراسة أن الإنفاق الحكومي يؤثر بالتنويع الاقتصادي، ومن اجل قياس تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنويع الاقتصادي (مؤشر التنوع، مؤشر التركيز، مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات) ، سنفترض الدوال التالية:

النموذج الأول $INDEX_C = f(G)$.....(01)

النموذج الثاني $INDEX_D = f(G)$.....(02)

النموذج الثالث $RN = f(G)$.....(03)

سيتم دراسة الاسقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، وسنعتمد على مستويات المعنوية 10%، 5%، 1%، سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي eviews.9.

المطلب الثاني: النتائج التطبيقية ومناقشتها

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وسوف نعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم اسقرار السلاسل الزمنية)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة.

الجدول رقم (02-04): نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		G	INDX_C	INDX_D	RN
With Constant	t-Statistic	-3.0505	-0.6528	-1.7107	-1.1256
	Prob.	***0.0481***	***0.8359***	***0.4103***	***0.6830***
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6229	-1.7347	-1.2374	-1.6153
	Prob.	***0.0084***	***0.6953***	***0.8722***	***0.7479***
		***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2877	-0.5099	-0.2370	0.3015
	Prob.	***0.5679***	***0.4820***	***0.5875***	***0.7625***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(G)	d(INDX_C)	d(INDX_D)	d(RN)
With Constant	t-Statistic	-5.1208	-3.2134	-4.5245	-3.6047
	Prob.	***0.0009***	***0.0360***	***0.0026***	***0.0166***
		***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9476	-3.7083	-4.7094	-4.4602
	Prob.	***0.0055***	***0.0485***	***0.0077***	***0.0157***
		***	**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.3602	-3.2957	-4.6668	-3.7074
	Prob.	***0.0000***	***0.0025***	***0.0001***	***0.0009***
		***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار ADF الخاص بالمتغيرين (INDX_C , INDX_D, RN) لم تستقر في المستوى I(0) (بثابت أو اتجاه مع ثابت أو من دون ثابت واتجاه عام)، إلا أنها استقرت في الفرق الأول I(1) (بثابت أو اتجاه مع ثابت أو من دون ثابت واتجاه عام)، وأيضا سلسلة المتغير

الإنفاق الحكومي G استقرت عند الفرق الأول I(0) في الثابت وبثابت واتجاه عام، إلا أنها لم تستقر من دون ثابت واتجاه عام.

وعليه نلاحظ أن متغيرات الدراسة قد استقرا عند الفرق الأول I(1) (بالثابت والاتجاه مع الثابت ومن دون ثابت واتجاه)، وبذلك نستنتج أن متغيرات الدراسة مستقرة ولا تعاني من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول I(1).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

أ- تحديد فترة الإبطاء المناسبة:

الشكل رقم (02-06) نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الأول

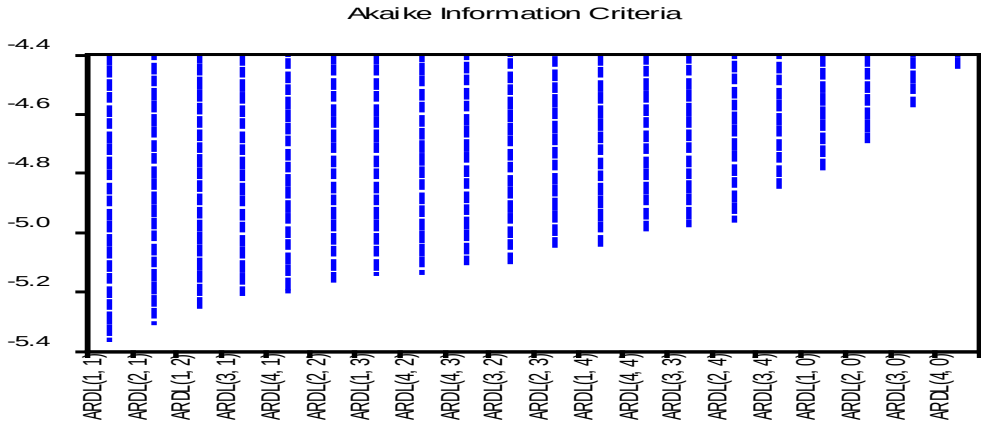

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو ARDL (1, 1) للمتغيرات G و INDX_C على التوالي.

الشكل رقم (02-07) نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الثاني

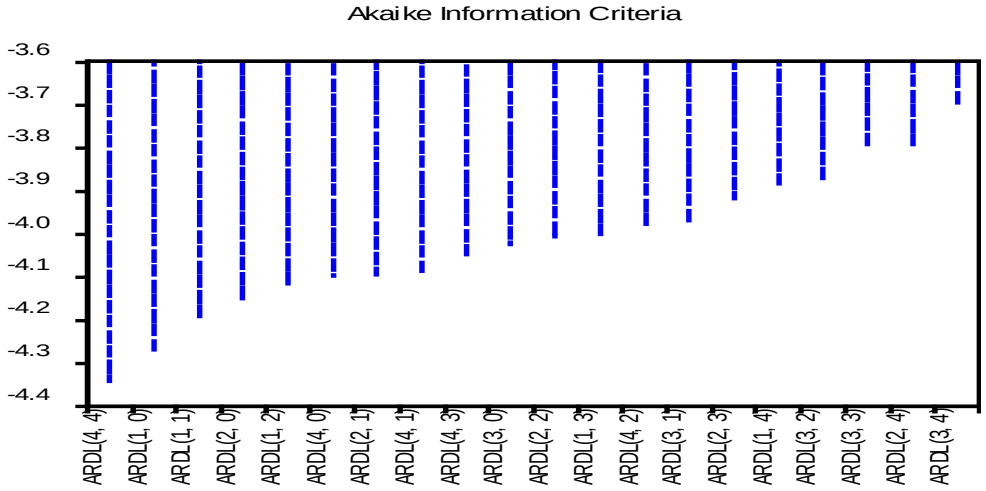

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو ARDL (4, 4) للمتغيرات G و INDX_D على التوالي.

الشكل رقم (02-08) نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC للنموذج الثالث

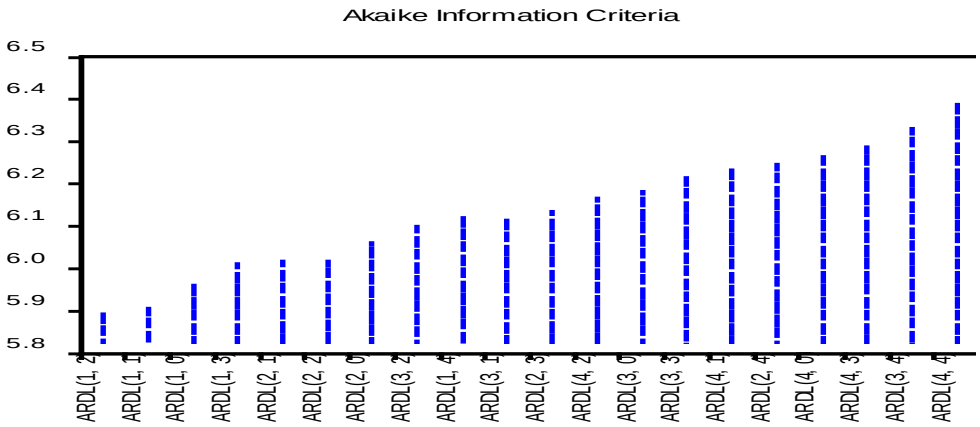

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو ARDL (1, 2) للمتغيرات RN و G على التوالي.

ب- نتائج اختبار منهج الحدود: يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج ARDL على اختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0 : \delta_1 = \delta_2 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

$H_1 : \exists \delta i \neq 0$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار Wald أو إحصائية اختبار F-statistic ، وتحسب قيمة F-statistic على النحو التالي: (بن ياني مراد واخرون، 2017)

$$F\text{-statistic} = \frac{(SSER - SSEU)/M}{SSEU/(N - K)}$$

حيث أن : SSER مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)، SSEU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)، M: عدد معلمات النموذج المقيد، N: عدد المشاهدات، K: عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

ويتم مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية Critical value والمحدد من قبل كل من Pasaran al 2001، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة لـ (K) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع و/ أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يوفر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من

I(1) ,I(0)، فإذا كانت إحصائية F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)، أما إذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل من الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛ وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود :

الجدول رقم (02-05): نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الأول

ARDL Bounds Test
Date: 11/10/20 Time: 22:40
Sample: 2001 2019
Included observations: 19
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.459913	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود bond test، بحيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة F-statistic اكبر من الحد العلوي عند مستويات المعنوية 10%, 5%, 2.5, 1%.

ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول رقم (02-06): نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الثاني

ARDL Bounds Test
Date: 11/10/20 Time: 22:07
Sample: 2004 2019
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.963807	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الثالث

ARDL Bounds Test
Date: 11/10/20 Time: 22:20
Sample: 2002 2019
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.039305	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

نبين الجدولين أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود bond test، بحيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة F-statistic اصغر من الحد العلوي عند مستويات المعنوية 10%, 5%, 2.5, 1%.

ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة القائلة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

من خلال هذا الاختبار نستنتج بأنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنوع (النموذج الأول)، كما انه لا توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي و مؤشر التركيز و مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات.

الفرع الثالث: نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل للنموذج الأول:

أ. علاقة الأجل القصير:

يظهر الجدول أدناه أن التغير في الإنفاق الحكومي G تمارس تأثيرا معنويا على مؤشر التنوع INDX_C، كما أن نسبة التأثير ضعيفة جدا جدا؛ كما أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECM يكشف سرعة عودة متغير قيمة مؤشر التنوع نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة (t−1) تقدر بـ (0.15) والتي تعد معامل تعديل ضعيف، بمعنى أخر عندما ينحرف متغير مؤشر التنوع خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t−1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 15 %، من هذا الاختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، في حين تظهر معنوية معامل حد الخطأ عند مستوى معنوية 1% عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات G & INDX_C .

الجدول رقم (02−08): نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل النموذج الأول

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INDX_C
Selected Model: ARDL(1, 1)
Date: 11/10/20 Time: 23:29
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	-0.000000	0.000000	-2.273543	0.0381
CointEq(-1)	-0.153778	0.035691	-4.308562	0.0006

Cointeq = INDX_C - (-0.0000*G + 0.6449)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	-0.000000	0.000000	-1.568080	0.1377
C	0.644889	0.076125	8.471448	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

ب. علاقة الأجل الطويل :

يتضح من نتائج جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ardl أن الإنفاق الحكومي له تأثير غير معنوي في المدى الطويل على قيمة مؤشر التنوع.

من خلال محاولة قياس اثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي تبين أن الجهود التي تدعمها الدولة الجزائرية معبر عنها في الإنفاق الحكومي لا تمس كما لا تعتني في أولوياتها للاهتمام والتأثير في التنويع الاقتصادي وهو واقع الذي نلمسه إلى اليوم في الجزائر

2-5 اختبار الاستقرار (Stability Test) الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فإننا نستخدم الاختبارات المناسبة لذلك: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) .

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و cusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبارين المقترحين من قبل Brown , Dublin و Evans (1975).

الشكل رقم (02-09): رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

النموذج الأول:

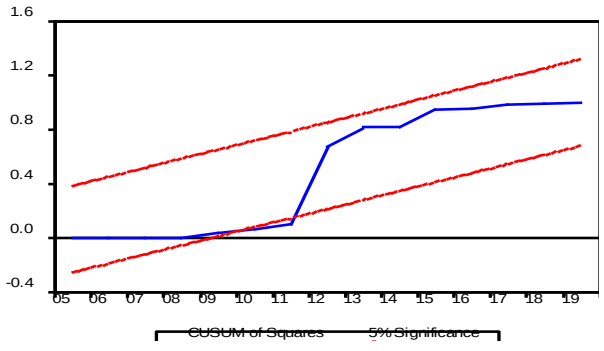

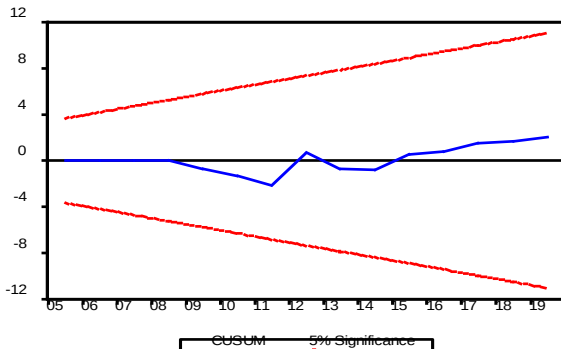

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم دراسة واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تبين أن جميع البرامج التنموية والمنقسمة على عدة مراحل مست جميع القطاعات كما ركزت على السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وتهدف للخروج من الاقتصاد الريعي غير أن بعد دراستنا لواقع التنويع الاقتصادي وهذا من خلال عرض وتحليل مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنويع تبين أن عدم فعالية الجهود المبذولة من إنفاق نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر كما أكدت هذه النتيجة الدراسة القياسية التي تم تناولها في المبحث الثاني في هذا الفصل.

خاتمة:

من خلال دراستنا هاته لدور الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 2000-2019 ، تطرقنا في هذا العمل إلى فصلين الفصل الأول ركزنا فيه على الجانب النظري والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني جاء بدراسة تحليلية لواقع الإنفاق الحكومي في الجزائر وكذا التنويع الاقتصادي، إضافة إلى إجراء دراسة قياسية لقياس اثر الإنفاق على بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي.

وبناء عليه تم التوصل لعدة نتائج من أهمها:

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنوع للصادرات؛
- ✓ عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التركيز للصادرات ونسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات؛
- ✓ وجود تأثير ضعيف جدا جدا للإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر وبإشارة سالبة في الأجلين القصير والطويل
- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد، غير أن إنجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتسم بالاستقرار؛
- ✓ إن التنويع الإنتاجي وتنويع الصادرات هما أساس عملية التنويع الاقتصادي؛
- ✓ يتطلب رفع كفاءة الإنتاج وتنويعه الاستثمار في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج وهو ما يجر حتمية تنويع الصادرات وترقيتها؛
- ✓ تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة إستراتيجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي والخارجي؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

1 - بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان (إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية)مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .مجلة 07 العدد01السنة 2018.جامعة احمد دراية ادرار

2 - بن ياني مراد واخرون ، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود Bounds Test ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017، ص 16.

3 - بن وليد فاطمة/الشريف شريفة،"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكر لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية علوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2019/2018، ص20-55.

4 - ثابت حسان ثابت وياسر عبد العالي جاسم "دور التنوع الاقتصادي في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية"

5 - جوكوف اسكندروف ستبانوف،"البلدان النامية وقضاياها الملحة"،دار التقدم، موسكو، 1978،ص221.

6 - زينب حسين عوض الله،"مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ،1998،ص 10

7 - شرقي مروة/خديجي إيمان،"أثر هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماستر،تخصص مالية و جباية، كلية العوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص 12.

8 - مجدي محمود شهاب،"الاقتصاد المالي النظرية المالية الدولية السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر،1999،ص39.

9 - محمد طاقة ،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان 2007،ص54

10 - المعهد العربي للتخطيط 2014،"التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي أهدافه ومحدداته"، الكويت، (http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_p14017-1.pdf) ، اطلع عليه بتاريخ: 2020/07/15، 12:15.

11 - مكي عمارية،"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن بأديس، مستغانم،2018/2017، ص6-229.

12 - ممدوح الخطيب " اثر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "المجلة العربية الادارية ،جامعة الكويت ،المجلد 18،العدد2،ماي 2015

13 - إحصائيات البنك الدولي.

14 - إحصائيات الانكتاد.

15 - تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة.

16 - الديوان الوطني للإحصائيات http ://www.ons.dz

17- ALGIfqri hasnul (2015)the effects of gvernmet expediteur on economic grouth :the case of Malaysia-mpra paper.no 71254-2015.

18- Anwer shah, public expenditeure analysis-public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development , libarary of congress cataloging-in publication data, 2005,p17

19- Louis S .hodey,Abena D.Oduroand Bernadin Senadza,Export Diversification And Economic Growth In Sub-Saharan Africa,Journal of African Development 17:6781,2015.(http://www.jadafea.com/wp-content/uploads/2015/12/JAD-voll7-2-ch4.pdf,Dat of view:14/8/2020 ; 14:30)

الملخص

تعالج هاته الدراسة اثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2019؛ ولقياس وتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر التنوع ومؤشر التركيز ونسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات الإجمالية، وتحديد اتجاهها في الأجلين القصير والطويل، تم الاعتماد على طرائق منهج التحليل الكمي القياسي، المتمثلة في اختبارات جذر الوحدة ومنهجية التكامل المشترك بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، خلصت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنوع وعدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التركيز و ونسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات الإجمالية كما بينت نتائج التقدير للعلاقة في الأجل القصير والطويل إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي ضعيف جدا لتأثير على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التنويع الاقتصادي، مؤشر التنوع ، مؤشر التركيز، ا لتكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Summary

This study deals with the impact of government spending on economic diversification, a case study of Algeria during the period 2000-2019; In order to measure and define the relationship between government spending and economic diversification, expressed in the diversity index, concentration index, and the percentage of non-oil revenues' contribution to total revenues, and to determine their direction in the short and long terms, the methods of the quantitative standard analysis approach, represented by the unit root tests and the methodology of joint integration with the self-regression model To slow down the distribution of ARDL, the study concluded that there is a common complementarity between government spending and the diversity index, and there is no joint complementarity between government spending, concentration index, and the percentage of non-oil revenue contribution to total revenues. The results of the assessment of the relationship in the short and long term also indicated that the effect of government spending is very weak due to the impact of On economic diversification in Algeria.

Key words: government spending, economic diversification, diversification index, concentration index, co-integration, ARDL.